المحاضرة الثالثة: طبيعة العلوم وإشكالية البحث في العلوم الاجتماعية

أولا: مفهوم العلم

العلْم هو منظومة من المعارف المتناسقة التي تهتم بالعالم المادي وظواهره ويعتمد في تحصيلها على المنهج العلمي دون سواه، أي يستند العلم على متابعة المعرفة التي تغطي الحقائق القابلة للتعميم أو القوانين بناء على ملاحظات غير منحازة، وتجارب منهجية، وقد شهد العلم خلال تاريخه سلسلة من الثورات والتطورات خلال العديد من الفترات، لعل أبرزها تلك التي تلت الحرب العالمية الثانية، مما جعل العلم ينقسم لعدة فروع أو علوم.

ثانيا: أنواع العلوم وطرق عملها

تنقسم العلوم إلى علوم اجتماعية (سلوكية، إنسانية)، وعلوم طبيعية (دقيقة، صلبة، بحتة)، وفيما يلي شرح لكل منها:

1- العلوم الطبيعية: إن العلم هو في الأساس موجه إلى دراسة الطبيعة، ويشتمل هذا المصطلح على دراسة كل ما هو موجود أو منتج دون تدخل من طرف الإنسان، ويمثل ما نسميه بالطبيعة، أما الفروع الخاصة مثل الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا، فقد وضعت أصلا لدراسة هذه الطبيعة وسواء سميت بالعلوم الطبيعية أو الصحيحة أو الدقيقة، أو مجرد علوم فهي حاليا تسمى بعلوم الطبيعة. هناك فروع أخرى متصلة بها مثل الفلك، الجيولوجيا، وأخرى جديدة تكونت عن طريق ما يسمى بالتوأمة مثل الفيزياء الفلكية والكيمياء العضوية. لقد مثلت علوم الطبيعة طريقة عمل يحتذى بها، بحيث بقيت تتطور وتنمو بشكل معتبر إلى يومنا هذا.

لكي نفهم طريقة عمل علوم الطبيعة فهما جيدا لابد أن نضع في أذهاننا أنها تتعامل مع الأشياء المادية؛ فهي تحاول اكتشاف العلاقات بين الظواهر أو الأشياء المادية غير البشرية، ولملاحظة هذه الظواهر والأشياء بكيفية جيدة تستعمل هذه العلوم أدوات متطورة إلى حد كبير مثل المجهر الذي يساعد في رؤية أدق لأصغر الأجسام التي تتركب منها الأشياء. والتي يستحيل علينا رؤيتها بالعين المجردة. كما يسمح لنا جهاز الأوديوميتر قياس الأصوات التي يتعذر علينا سماعها في الحالات العادية. إن هذه الأدوات والأجهزة الخاصة سمحت لعلوم الطبيعة بتنمية تجاربها وتطويرها وذلك بالعودة الدائمة إلى التجربة، لذا عندما نثير موضوعا أو ظاهرة بهدف دراستها (أو إعادة دراستها) نعود إلى المخبر الذي يمكننا من خلق شروط إنتاج هذه الظاهرة ومعالجة عناصرها. هكذا تصبح المادة والأداة والتجربة عناصر يتغذى منها نموذج البحث في علوم الطبيعة هذا الأخير يوفر الشروط العلمية المثالية لتكرار التجربة كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

2- العلوم الاجتماعية: يعتبر الإنسان موضوع دراسة لها خصائصها ومميزاتها العلمية، والهدف من مثل هذه الدراسات هو معرفة وفهم الإنسان ومعنى أو دلالة أفعاله، وكذلك فهم السلوك البشري في الجوانب الاجتماعية والثقافية، في بداية خمسينيات القرن العشرين كان يطلق مصطلح العلوم السلوكية وعلوم الإنسان أو العلوم الإنسانية على العلوم الاجتماعية، لأنها تخصصت في فهم السلوكيات النفسية والاقتصادية للبشر، وتشمل العلوم الاجتماعية علم الاجتماع، والعلوم السياسية، وعلم النفس الاجتماعي، ودراسة القانون، والجغرافيا الاجتماعية والاقتصادية، والتاريخ، وعلم الاقتصاد الذي يعرف على أنه أحد العلوم الاجتماعية التي تسعى إلى تحليل ووصف إنتاج، وتوزيع، واستهلاك الثروة، كما يعتبر علم الاقتصاد جزءا من العلوم الاجتماعية والإنسانية، لأنه يدرس السلوك الاقتصادي الإنساني من جهة، وطبيعة الثروة من جهة أخرى، فالسلوك الاقتصادي لا يمكن له أن يستغني عن التأثيرات الثقافية والاجتماعية والأخلاقية وحتى النفسية، فضلا عن اعتماده الرباضيات كمنهج تحليلى.

إن العلوم الإنسانية لها هي الأخرى طريقة عملها؛ ولفهمها لابد أن نضع في أذهاننا أننا بصدد دراسة كائنات بشرية، إن القضية هنا تختلف عما هي عليه في علوم الطبيعة، ذلك أننا هنا نتعامل مع كائن يتحدث، يتجاوب ويتفاعل مع أمثاله، ويمتلك وعيا ومقدرة على التعلم والفهم، لهذا فالتعامل مع "الموضوع" هنا ينبغي أن يكون مصحوبا بحذر وعناية كبيرين، فقبل الشروع في دراسة هذا الكائن البشري، مثلا لابد من طلب إذنه؛ حيث يمكن أن يعارض ذلك أو يقبله، وكذلك فإن استعمال أدوات البحث لا يتم عادة إلا بموافقة الأشخاص موضوع الدراسة إن هذا الاستعمال لأدوات البحث، يمكن أن يأخذ أشكالا خاصة، ومنها إمكانية استجواب هذا الموضوع وهو الكائن البشري.

يضاف إلى هذا، وخلافا لممارس أو ممارسة علوم الطبيعة، فإن الباحث أو الباحثة في العلوم الإنسانية، هما من نفس طبيعة الموضوع المدروس (المبحوث). ولهذا ينبغي علينا مضاعفة الحذر حول ما تقدمه أو تذكر به حول تجربتنا الشخصية ذلك لأنها ليست بالضرورة هي نفس تجربة الآخرين، ولهذا ينبغي علينا أيضا تجنب منح الآخرين دوافعنا وحوافزنا الخاصة.

يضاف إلى ذلك أن الأشخاص أو الجماعات، ليسوا صورا يطابق كل منها الأخرى، فكل شخص هو عبارة عن مركز لتجارب أصلية، يجعله في النهاية فريدا من نوعه باختصار، هناك مجموعة من العوامل التي يمكن أن تتدخل في سلوك كل شخص وتصرفه، وهذا ما يجعل من مهمة مراقبة هذه العوامل مهمة صعبة للغاية، لأن إعادة إنتاج وتكرار التجربة المخبرية في هذا الميدان مازال استعمالها محدودا للغاية، مثلا يكون هدفنا هو دراسة بعض السلوكات المحددة فقط، ولا تقبل بذلك إلا بعض العناصر وعن طواعية. لهذا لا يمكن إعادة إنتاج عن طواعية وضعيات تمت دراستها، واعتبار ذلك كما لو أننا اشتغلنا حول مواضيع مادية.

بعبارة أخرى، فإن موضوع العلوم الإنسانية هو أكثر تعقيدا من موضوع علوم الطبيعة، والأكثر من هذا، حتى وإن كان من الممكن أن يخضع الكائن البشري للقياس، فقياس أفعاله وتصرفاته ليس أمرا سهلا، كما هو حال الكائن المادي في علوم الطبيعة. ففي العلوم الإنسانية، بعض الظواهر قابلة للقياس مثل حساب تكاليف المعيشة أو الأجوبة عن استقصاء أو استبيان ما، أما ظواهر أخرى مثل الهوبة الوطن أو العقد، فلا يمكن فهمها بواسطة قياسات كمية.

أيضا، إذا كانت العلوم الإنسانية تميل إلى التفسير، فإنها في كثير من الأحيان، لا تسمح بالدراسة الدقيقة للأسباب، فقد تتداخل عدة ظواهر، مما يجعل من الصعب جدا مراقبة الظواهر التي تسمح بعزل السبب أو الأسباب.

ثالثا: المعرفة والبحث العلمي في العلوم الاجتماعية

إذا كانت الممارسات البحثية قد استقرت في مجال العلوم الطبيعية، فإنها لم تستقر بعد في مجال العلوم الاجتماعية، لأن طبيعة هذه العلوم تفرض التعامل مع المواقع إضافة إلى قرب المسافة بين الباحث وموضوع بحثه، إذ أن الباحث يكون عموما جزءا من موضوع دراسته. وهو ما يؤثر في نوعية وطبيعة المعرفة، لكن عدم استقرار تلك الممارسات لا يعني عدم وجودها، بل بالعكس، لا تزال الجهود الكثيرة والكبيرة تبذل من أجل تذليل العقبات التي يجدها الباحث في العلوم الاجتماعية.

1- مشكلة المعرفة في العلوم الاجتماعية: يختلف البحث في العلوم الاجتماعية عنه في العلوم الطبيعية من حيث:

أ- ثبات المعرفة ووحدتها: في العلوم الطبيعية تؤدي إعادة التجارب في نفس الظروف للحصول على نفس النتائج، ما يسهل عملية اعتماد المعارف وتعميمها، أما في العلوم الاجتماعية فالمعرفة ليست ثابتة، وعدم ثباتها هو الذي يصعب تحصيل نفس النتائج عند إعادة التجارب، بالتالي لا يمكن التعميم إلا في إطار معين، لدينا حد نعمم فيه، وهو ما يعني صعوبة تعميم النتائج في مجال العلوم الاجتماعية.

كما أن عدم ثبات المعرفة يمثل مشكلة كبيرة فيما يخص طبيعة المعرفة نفسها، فالمعرفة في العلوم الطبيعية هي معرفة موحدة، بينما المعرفة في العلوم الاجتماعية معرفة غير موحدة.

ب- النظرة إلى الظاهرة وإمكانية اختبارها: لا توجد في العلوم الطبيعية إلا مقاربة واحدة يبحث فها كل الباحثين عن تفسير الظاهرة وفهمها والتحكم فها، أما في مجال العلوم الاجتماعية لا توجد مقاربة واحدة للظواهر، والباحثون لا يقاربون الظواهر بنفس الكيفية، لذا تتعدد المقاربات، فمنهم من يحاول الفهم، ومنهم من يحاول التأثير، ومنهم من يريد غير ذلك، وباختلاف النظرة إلى الظاهرة فإن عملية البحث ستختلف، وكيفية الوصول إلى النتائج ستختلف والنتائج أيضا ستختلف، كما أن الظواهر الاجتماعية تتميز بالتعقيد لأن فها أكثر من متغير، ولا يمكن فصل مكونات الظاهرة الاجتماعية بعضها عن بعض، مما لا يمكن من استخدام الطرق المختبرية ويصعب البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية.

ج- التموقع الابستيمولوجي للباحث: يمثل موضوع البحث عند الباحثين في العلوم الطبيعية ظاهرة خارجية موضوعية سابقة الوجود أي موجودة من قبل وليس للباحث أي دخل فها، ولا يوجد في تلك العلوم ظواهر مبنية أو مؤولة، ولا شك أن معالجة المواضيع في العلوم الاجتماعية عموما تتأثر بطبيعة المعرفة التي تنشأ عند الباحث فيما يخص موضوع بحثه، حيث يتأثر بميوله، وتحكمه العلاقة بينه وبين ذلك الموضوع، فالمسافة بين الباحث وموضوع بحثه لها دور كبير في إدراك المعرفة التي تنتج عن معالجته لذلك الموضوع.

2- البيانات والمواقف المعرفية في العلوم الاجتماعية: تتأثر عملية جمع البيانات حول موضوع البحث بالمسافة الموجودة بين الباحث وموضوع بحثه، فهناك البيانات التي تمكنه من التكوين التكوين المناك البيانات التي تمكنه من التكوين المناك البيانات التي تمكنه من التكوين

أو البناء، وهناك البيانات التي تساعد على التأويل، فلدينا في نهاية المطاف ثلاثة مواقف مختلفة تجاه الظاهرة، وهي ثلاثة مواقف معرفية ناجمة عن فهم الباحث للظاهرة نفسها.

يسمى موقف الباحث الأول الموقف الوضعي، فعندما يتبني الباحث هذا الموقف فإنه ينتهج المقاربة الوضعية.

أما موقف الباحث الثاني فيعرف بالموقف البنائي، وعندما يتبني الباحث هذا الموقف، فإنه يصبح متبن للمقاربة البنائية.

أما موقف الباحث الثالث فيسمى الموقف التأويلي، وعندما يتبنى الباحث هذا الموقف فتكون مقاربته تأويلية.

3- إعتماد المعرفة في العلوم الاجتماعية: إضافة إلى عدم ثبات المعرفة ووحدتها في العلوم الاجتماعية، يؤدي اختلاف المواقف المعرفية، ومنه اختلاف المقاربات المعرفية في العلوم الاجتماعية إلى إشكال كبير وهو ذلك المتعلق بصلاحية المعرفة المنجزة. بما أن المقاربات متعددة، فأيها تقربنا أكثر من حقيقة الظاهرة المدروسة؟

المعرفة العلمية مجتمعية لأنها موجهة للآخرين، وبالتالي فإنها تتوقف على قبول المجتمع العلمي لها، هذا التقييم هو الذي يعطي الأعمال العلمية في حالة قبولها الاعتماد، وهو بمثابة الختم الذي يجعلها صالحة للتداول والاستعمال بين الباحثين، وهذا يعني أن المعرفة لا تعتبر علمية إلا بعدما يتعرف علها المجتمع العلمي ويقبلها ويعتمدها. ويتم قبول واعتماد المعرفة العلمية على أساس معايير معينة تبنى على أسئلة ثلاثة هي: ما هي المعرفة؟ كيف تم إعدادها؟ ما قيمتها؟ وعلى أساسها يقبل البحث العلمي وبتم اعتماده.

يمثل التساؤل الأول تساؤلا ابستيمولوجيا، ويمثل التساؤل الثاني تساؤلا منهجيا بينما يمثل التساؤل الثالث تساؤلا أخلاقيا، وفي الحقيقة فإن اعتماد المعرفة العلمية في العلوم الاجتماعية يتم بالنظر إلى هذه المعايير الثلاثة. وهذه الكيفية يحرص المجتمع العلمي على معاينة علمية إنشاء المعارف الجديدة، والتأكد من صلاحيتها للتداول بين الباحثين والمهتمين، فلا تقبل معرفة لا تقوم على جدية في كيفية إعدادها، ولا معرفة بدون قيمة للمجتمع العلمي أو للمجتمع ككل، كما لا تقبل المعارف التي لا تكون واضحة المعالم وبيئة التكوين، وهذا ما يضمن للمعارف المتداولة نوعا من الاستقرار. فالباحث في العلوم الاجتماعية الذي يريد أن يقدم عملا علميا قابلا للتداول في المجتمع العلمي، عليه أن يلتزم بالمعامر الثلاثة.

رابعا: مراحل البحث العلمي

للبحث العلمي مراحل كثيرة، يختلف حولها الباحثون، فمنهم من يقرسبع مراحل، ومنهم من يفضل تقسيمها إلى تسع مراحل، ومنهم من يتكلم عن أكثر من ذلك، ومنهم من يتكلم عن أقل، إلا أن معظم الباحثين يتفقون على جمع مراحل البحث العلمي في ثلاث مراحل كبرى، وهذا ما يظهر في الجدول التالي:

في المقاربة الاستنباطية	محتوى المرحلة	دور الباحث	المرحلة الكبرى
الإشكالية	إعداد الإشكالية	يقوم الباحث فها بإعداد	التصميم
المسح الأدبي		بحثه بكيفية علمية، فيركز	
بناء الإطار النظري		عمله على المعرفة التي يريد	
استنباط الفرضيات		أن ينشئها	
التعريف الإجرائي للمصطلحات	ربط المصطلحات بالبيانات	يبين فها الباحث كيفية	
بناء خطة البحث	جمع البيانات	وصوله إلى إنشاء المعرفة،	المنهجية والبيانات
اختيار عينة	اختيار العينة	وكيفية جمعه للأدلة من	(التنفيذ)
جمع البيانات وترميزها	ترميز ومعالجة البيانات	أجل اختبار فرضيته	
اختبار الفرضيات	تفسير النتائج	يبين فها الباحث قيمة	المعالجة (التحليل
تحليل البيانات وتفسير النتائج وتقدير صحتها	تقييم النتائج تقييم النتائج	يبين فها الباحث فيمه المعرفة المتوصل إلها	المعالجة (التخليل والتقييم)
تداعيات النتائج المحصلة	هییم است	المعرف المنوص إني	والتقييم